# دراسة في أفاق التنمية الزراعية في العراق

ثامر عبد العالي كاظم /جامعة بابل / كلية الزراعة

## المقدمة

الإنسان منذ نشأته الأولى وهو يناضل في سبيل الحصول على قوته وقوت أفراد عائلته ، ورغم مضي الآلاف من السنين على هذا النضال نجد الان الملايين من البشر غير قادرة على أن تحصل على مستوى لائق من المعيشة ولا بالقدر الذي يؤمن لها بناء أجسامها في حالة صحية سليمة تمكنها من الإنتاج والإبداع . ولا يهد من كيان الإنسان ويضعف من قدرته الإنتاجية شيء كنقص الغذاء وسوء نوعيته ، وهذا يعني أن من ألزم واجبات الدولة أن توفر الأمن الغذائي لمواطنيها وان تعتمد السبل والوسائل التي تمكنها من تدبير الطعام اللازم لكل فرد .

فالغذاء يحتل مكان الصدارة في كل مشكلة اقتصادية واجتماعية ، فهو يؤثر في التجارة إذ يأتي في مقدمة السلع المتداولة في الأسواق العالمية ،ونادرا ما تجتمع الموارد الزراعية في بلد واحد . فالبلدان المتقدمة التي لديها وفرة من الغذاء لاتصدره إلى الدول التي تحتاج إليه إلا بشروط ، وخاصة إذا علمنا إن الغذاء أصبح سلاحا فعالا يستعمل في العلاقات الدولية ، ويترك أثرا في السياسات الداخلية والخارجية للدول . فالمجاعات وسوء التغذية المؤلم التي عانت منها البشرية وما زالت تعاني منها كان السبب الرئيس هو تخلف الطاقات الإنتاجية الغذائية عن مواكبة الزيادة السكانية ، فعلى سبيل المثال إن نمو الغذاء العربي يقع بحدود ٢،٥ % سنويا في حين إن نمو الاستهلاك الزراعي يقع بحدود ٧% سنويا [١] . وتشير تقديرات البنك الدولي إن سكان العالم يقدر بنحو ٦ مليارات نسمة في بداية القرن الحادي والعشرين ، ٥ مليارات منهم يعيشون في بلدان فقيرة ، وهناك ١٨% من سكان العالم الثالث هم شديدو الفقر و٣٣% فقراء .[٢] فالشعب الجائع تقل قدراته على الإنتاج ، وقلة الإنتاج تعني تعرض الأمن الغذائي ومن ثم الأمن القومي لمزيد من المخاطر وهكذا يبقى في دائرة الحلقة المفرغة للفقر والعراق لايختلف كثيرا عن الدول النامية ومنها العربية من حيث الاتجاه العام ، اذ إن الفجوة بين الإنتاج الغذائي والاستهلاك تتسع عاما بعد عام في جميع السلع الغذائية وهذا يؤكد إن المستقبل الغذائي محاط بالمخاطر التي تدفعنا إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين الأوضاع الغذائية في العراق ، الذي نشأت فيه الزراعة وتنامت علومها وانتقلت فنونها إلى بقية أرجاء العالم . والعراق يتعرض حاليا لمصاعب التغذية ، على الرغم من وجود إمكانيات حقيقية قادرة على النهوض بالمستوى الزراعي ومن ثم الغذائي يمكن ان تظهر ملامحه في تباين الإنتاج الزراعي وتوفر المستلزمات للنهوض بالزراعة .

وتهدف هذه الدراسة إلى الوعي بالمعوقات البنائية للتنمية الزراعية في العراق باعتبارها المدخل العلمي لمعالجة هذه المشكلة ، والى بيان ممكنات التنمية

الزراعية لكونها نقطة الانطلاق لتطوير ورفع كفاءة استغلالها،لان طاقة الإنتاج الزراعي تتحدد بالموارد الطبيعية والمادية والبشرية ودرجة استغلالها والسياسات التي توجه هذه الموارد . وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها ان العراق يمتلك تكوينا اقتصاديا متكاملا وفعالا إذا استخدمت موارده الاقتصادية بصورة عقلانية ، يمكن إن تؤدي دوراً فاعلاً في عملية التنمية من خلال تصفية علاقات الإنتاج الأبوية وشبه الإقطاعية السائدة في الريف العراقي وتشجيع قاعدة الاستثمارات الفردية والجماعية وفسح المجال لقوى المنافسة بالعمل.

وقسمت هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث ، اهتم أولها بالمعطيات الطبيعية في العراق ( الموارد الزراعية ) ، والثاني بهيكلية القطاع الزراعي ، والثالث تناول الدور المؤسسي للدولة ، واختتمت الدراسة بتوصية واستنتاجات .

## المبحث الأول

### أولا: المعطيات الطبيعية في العراق (الموارد الزراعية )

الزراعة بحد ذاتها تختلف عن بقية القطاعات الاقتصادية ، فضلاً عن إلى العوامل التي لاتخضع لتوجيه وسيطرة الإنسان وخصوصية الإنتاج الزراعي المتمثلة بقلة المرونة المتاحة لإحلال عوامل الإنتاج فيه بعضها محل البعض الآخر رغم التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم في مجال الانتاج الزراعي ، فإنها تعتمد على الموارد البشرية والمياه والارض الصالحة للزراعة ورأس المال المادي الذي يسهم في تحديثها عن طريق نقل التقنيات الحديثة.

١-الموقع والمناخ والأرض... (قاعدة تنوع المحاصيل )

يمتلك العراق تكوينا اقتصاديا متكاملا وفعالا اذا استخدمت موارده الاقتصادية المادية والبشرية بصورة عقلانية منسقة ومشتركة فمن ناحية الموقع الجغرافي يقع العراق في جنوب غرب قارة اسيا القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي تفصله صحاري واسعة عن الأقطار العربية المجاورة له ، سوريا والأردن من الغرب ، السعودية والكويت من الجنوب ، في حين تحده إيران من الشرق وتركيا من الشمال ، ويطل من جنوبه على الخليج العربي . أما مساحته فتبلغ ٤٣٥،٠٥٢ كيلو متر مربع ربع منها فقط قابلة للزراعة ويمتاز العراق بمناخ قاري شبه مداري ، وأمطاره تشبه في نظامها مناخ البحر الأبيض المتوسط الذي يسود في الأجزاء الشمالية منه في حين يسود المناخ الصحراوي الحار والجاف صيفا والبارد الرطب شتاءً في السهل الرسوبي والهضبة الغربية ويشمل ٧٠% من سطح العراق ،[٣] وقد ساعد هذا المناخ على تنوع المنتجات الزراعية فيه .

٢ – المياه ومصادرها ... كفايتها

أما المياه فضلاً عن كونها أصل الحياة وتدخل كمادة أولية في الكثير من الصناعات فهي محدد أساسي في الزراعة ، ويمكن إن تلعب كفاءة استغلالها دورا مهما في زيادة الإنتاج الزراعي ويعتبر العراق من البلدان الغنية بمواردها المائية اذ يجري نهري دجلة والفرات ( وهما من اكبر انهار الشرق الأدنى ) في

الأراضي العراقية بحدود ٧٠% من المجرى العام لدجلة (أكثر من ١٤٠٠ كيلو متر) و ٤٤% من الفرات (أكثر من ١٢٠٠ كيلو متر ) ويمتاز نهري دجلة والفرات بتقلب كبير في تدفق مياههما بمعدل سنوي مقداره ٤٦،٧ كيلو متر مكعب لدجلة و ٢٨ كيلو متر مكعب للفرات أي بإجمالي يزيد على ٧٤،٧ كيلو متر مكعب ويبلغ المعدل العام المضمون لتدفق المياه (بضمنها روافد دجلة والزابان الكبير والصغير وديالى ) ٤٥،٤ كيلو متر مكعب سنويا منها للفرات ١٤،٢ ولدجلة ٣١،٢ كيلو متر مكعب .[٤] وهناك مجموعة من منشآت الري المهمة للاقتصاد العراقي في اعمال الري والحماية من الفيضان والبزل وكذلك لانتاج الطاقة الكهربائية ومن اهمها (مجمع الحبانية –الرمادي ، منظومة سامراء – الثرثار ، مجمع حديثة ، بحيرة أبو دبس ، سد دوكان ، سد دربندخان ، سدة الهندية ، سد الموصل ، المنظومة المائية قرب مدينة الفلوجة ، قناة الورار ، قناة المجرة ، قناة الذبان ، منظومة النجمة في اربيل ، منظومة حمرين ، منشآت ري آسكي كلك ، شبكة ري وبزل كركوك – الحويجة ، شبكة ري وبزل الاسحاقي ، شبكة ري وبزل ديالى السفلى ، منشأة مندلي الهيدرو تكنيكية ، منظومة الدلج في محافظة واسط ، منشآة شرق الغراف للري والبزل ...الخ ) وكذلك وجود عدد غير قليل من محطات ضخ المياه والنواظم اضافة إلى حفر قناة بزل رئيسية تمتد بين دجلة والفرات من بغداد إلى الخليج العربي وهذه القناة بمثابة نهر ثالث اصطناعي ، وهذه المشاريع لها القدرة على إرواء أكثر من ٢،٣٤ مليون هكتار في حوض دجلة و١،٥٧ مليون هكتار في حوض الفرات و١٣ الف هكتار في حوض شط العرب. [٥]

٣- الموارد البشرية ... كمها ونوعها

قدر عدد سكان العراق ٦،٤ مليون شخص في سنة ١٩٧٥ ارتفع إلى ٢٢،٨ مليون شخص في سنة ٢٠٠٠ بمعدل نمو سنوي مقداره ٢،٣٠% ويعتبر معدل النمو السكاني في العراق من اعلى المعدلات بالمقارنة بمعدل النمو السكاني في العالم الذي بلغ ١،٧% وبمعدل النمو السكاني للدول النامية الذي يقدر بنحو ١،٦% وبمعدل النمو السكاني للدول الصناعية الذي يقدر بنحو ٠،٧% ، ومن خصائص التوزيع العمري لسكان العراق هو غلبة الفئات الصغرى من العمر حيث ياخذ هذا التوزيع شكلا هرميا يتسم بقاعدة عريضة تتكون من الفئة العمرية (اقل من ١٥ سنة) وقد شكلت نسبتها ٤١،٤ % من إجمالي عدد السكان في عام ٢٠٠٠ ويرجع ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في معدلات الولادة وانخفاض معدلات وفيات الأطفال الرضع كما إن نسبة من هم فوق ٦٥سنة لاتتعدى ٣،٠ % أي إن نسبة السكان النشطين اقتصاديا – الفئة العمرية الواقعة بين (١٥-٦٥ ) سنة – اكثر من ٥٥،٣ % وقد شكلت القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان ٢٧،٧% بحسب احصائات عام ٢٠٠٠ وقد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للقوى العاملة خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٠ ) بحدود ٣،٧ % وتتركز القوى العاملة في الزراعة بنسبة ١٠،٦ % والصناعة ٢٢،٤ % والخدمات ٦٧،٠% ومن الطبيعي إن سكان العراق موزعين بين الأرياف والمدن ، ونجد إن نسبة

سكان المدن في عام ١٩٤٧ كانت تشكل نحو ٣٦% من مجموع السكان ، ثم تنامت هذه النسبة لتصل إلى نحو ٧٠،٢% في عام ١٩٨٧ واستمرت هذه النسبة بالزيادة حتى بلغت ٧٥،٠% في عام ٢٠٠٠ وهذا يدل على تناقص نسب سكان الارياف من ٦٤% عام ١٩٤٧إلى ٢٥% في عام ٢٠٠٠ .[٦] وبالتأكيد إن لهذا الانخفاض مسببات عدة لامجال هنا لذكرها مفصلا ويمكن اجمال اهمها بما يلي : -

١- تزايد رغبة ابناء الريف في جني مكاسب التقدم الحضاري والثقافي والتمتع بمباهج الحياة في المدن .

٢- العائد الذي يحصل عليه عنصر العمل في القطاعات غير الزراعية هو أعلى من العائد الذي يحصل عليه في القطاع الزراعي ، لهذا يحاول عنصر العمل الانتقال إلى القطاع الذي يحقق فيه عائداً أعلى .

إن تناقص نسبة سكان الريف لايعد مشكلة بالنسبة للدول المتقدمة ، إلا انه مشكلة بالنسبة للعراق تنتج عنه تشوهات اجتماعية واقتصادية كبرى ، لانها لم تأت نتيجة الاستجابة الطبيعية المواكبة لحركة التصنيع التي شهدتها الدول الصناعية ، لذا نجده في العراق يقف عائقا امام التنمية بوجه عام والتنمية الزراعية بوجه خاص ، لانه في هذه الحالة يعني إن المدن العراقية ستصبح مستهلكة اكثر من كونها منتجة وبالتالي ستكون عالة على الاقتصاد القومي تستنزف قدرا كبيرا من موارده الزراعية والاقتصادية يمكن توجيهها وجهات إنتاجية تخدم عملية التنمية .

ثانيا : واقع الإنتاج الزراعي

على الرغم من ان العراق يمتد على مساحة واسعة من الأرض ويضم أقاليم مناخية ونباتية مختلفة ، ويمتلك موارد طبيعية وبشرية تمكنه من إحداث تنمية زراعية شاملة ، الا إن واقع القطاع الزراعي يمتاز بالتخلف الواضح والانخفاض الشديد في الانتاجية ، اذ إن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ما تزال دون المستوى المطلوب مقارنة بحجم الموارد التي وضفت فيه ، ذلك يعود إلى اخفاق برامج التنمية الزراعية نتيجة التخلف والمشكلات التي ورثها من العهود السابقة . وهذا يتضح من بيانات الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١) يوضح نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (باسعار السوق الجارية )

| السنوات | الناتج المحلي | الناتج الزراعي | نسبة مساهمة الزراعة |
|---|---|---|---|

| | الاجمالي (مليون دولار ) | (مليون دولار ) | في الناتج الاجمالي % |
|---|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ٥٣،٥٨٩ | ٤،٨٠٧ | ٨،٩ |
| ١٩٨٥ | ٤٩،٤٣٥ | ٦،٩٤٩ | ١٤،١ |
| ١٩٩٠ | ٥١،١٥٦ | ١٤،٨٣٩ | ٢٩،٠ |
| ١٩٩١ | ٦٦،١٣١ | ٢٠،٥٤٧ | ٣١،٠ |
| ١٩٩٢ | ٧٥،٥٣٣ | ٢٤،٢١٨ | ٣٢،٠ |
| ١٩٩٣ | ٧٦،٦٦٨ | ٢٨،٨٢١ | ٣٧،٦ |
| ١٩٩٤ | ٧٧،٨١٥ | ٢٧،٠٤٧ | ٣٤،٨ |
| ١٩٩٥ | ٧٨،٠٥٥ | ٢٦،٤٣٢ | ٣٣،٩ |
| ١٩٩٦ | ٧٨،٠٨٥٦ | ٢٦،٨٢٦ | ٣٤،٤ |
| ١٩٩٧ | ٧٨،٨٥٦ | ٢٦،٤٦٥ | ٣٣،٦ |
| ١٩٩٨ | ٧٩،٥٣٠ | ٢٦،٤٩٥ | ٣٣،٣ |
| ١٩٩٩ | ٨١،٩٦١ | ٢٦،٨٢٢ | ٣٢،٧ |
| ٢٠٠٠ | ٨٣،٥٤٤ | ٢٦،٨٤٨ | ٣٢،١ |

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،ابو ظبي أعداد مختلفة

١- الإنتاج النباتي

كان وما يزال الإنتاج النباتي يعاني من التخلف الشديد الذي انعكس مباشرة في إنتاجية هذا القطاع ، حيث نلاحظ من بيانات الجدول رقم (٢) ان إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب بحدود ٠،٣٨ طن ومن الدرنات ١٣،٥ طن ومن المحاصيل الزيتية ٠،٨ طن ومن البقوليات ٠،٧٤ طن ومن الفواكه والخضر ١٠،٤ طن على التوالي وهذا الانخفاض في الإنتاجية يمكن أن نستفاد منه كمؤشر ذي اتجاهين الأول هو : عدم الاستغلال الكامل للعناصر المادية للإنتاج ، مما يعني وجود بطالة في بعض أو كل عناصر الإنتاج الزراعي ، والثاني : يشير إلى إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي عموديا ومن ثم إمكانية زيادة حجم الإنتاج الزراعي .

جدول رقم (٢) واقع الإنتاج الزراعي النباتي في العراق .

| المادة (١) | المساحة (هكتار) (٢) | الإنتاج (طن ) (٣) | الإنتاجية(طن\هكتار) (٤) (*) |
|---|---|---|---|
| الحبوب | ٢٨٤٠،١٣ | ١٠٩٩،٦ | ٠،٣٨ |
| الدرنات | ٩،٢٨ | ١٢٥،٥ | ١٣،٥ |
| المحاصيل الزيتية | ٢٥،٩٣ | ٢١،٠ | ٠،٨ |
| البقوليات | ٣٣،٨٨ | ٢٥،٢ | ٠،٧٤ |
| الخضر | ٢٦٤،٥ | ٢٧٤٢،١ | ١٠،٤ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| الفاكهة | ١٠٩،٦ | ١٣٣٩،٠ | ١،٢ |

(*) العمود الرابع تم إعداده بالاعتماد على بيانات العمودين (٢) ، (٣)
المصدر : د. مجذاب بدر العناد ، واقع القطاع الزراعي وإمكانيات التكامل الزراعي بين اقطار مجلس التعاون العربي ، مجلة النفط والتنمية ، العدد ٢ ، السنة الخامسة عشر ، ١٩٩٠ ، ص١٨ .

٢- الإنتاج الحيواني

الانتاج الحيواني لايختلف كثيرا عن واقع الانتاج النباتي اذ يغلب النمط التقليدي في تربية المواشي ذات الموارد الحيوانية الجيدة ، حيث يعتمد في تربية القطعان على المراعي الطبيعية التي تكون عرضة للتدهور المستمر بسبب ظروف الجفاف والرعي الجائر . وعلى الرغم من وجود اعداد غير قليلة للثروة الحيوانية في العراق ، الا إن مستويات انتاجيتها تعتبر متواضعة وهي غير قادرة على سد حاجة الطلب المحلي على تلك المنتجات نظرا لبدائية الاساليب المتبعة في تغذيتها ومعالجة منتجاتها ، وقد استطاع العراق انتاج ٣٩،٤٨ الف طن من اللحوم الحمراء ، ١٨٤،٠٠ الف طن من اللحوم البيضاء ، ٥٤٣،٠٠ الف طن من الالبان ، ٤١،٤٧ الف طن من البيض و٤٦،٣٥ الف طن من الاسماك . وقد سبب هذا الانخفاض في انتاجية القطاع الزراعي في العراق إلى حدوث عجز واضح في نسبة الاكتفاء الذاتي من موارد الانتاج الزراعي وعدم القدرة على تحقيق مستوى يبعث على الاطمئنان للامن الغذائي حيث بلغ معدل النمو السنوي للواردات الزراعية للمدة (١٩٩٥- ١٩٩٨) إلى اكثر من ١٦،٧% ،[٧] وهذا الامر سيترتب عليه مخاطر كثيرة ترتبط بالامن القومي . وسنحاول الاشارة إلى مستوى الاكتفاء الذاتي من الانتاج الزراعي من خلال التركيز على اهم السلع الغذائية والزراعية الرئيسة كالحبوب والبقوليات واللحوم والالبان على سبيل المثال – علما إن هناك وجود نقص كبير في اغلب الاحيان في جميع السلع الزراعية المنتجة – باعتبارها من السلع التي تؤثر بصورة

مباشرة على موضوع الامن الغذائي ومن ثم الامن القومي وكما هو مؤشر في الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣) مستوى الاكتفاء الذاتي من أهم المنتجات الزراعية الرئيسة

| المنتجات الزراعية | نسبة الاكتفاء الذاتي |
|---|---|
| الحبوب | %٣٢ |
| البقوليات | %٣٨ |
| اللحوم | %٥٥ |
| الألبان | %٤١ |

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٢) ، ص ٢٠.

إن عجز القطاع الزراعي من الوصول إلى مستوى معقول من الاكتفاء الذاتي دفع العراق إلى القيام باستيراد السلع الزراعية لسد احتياجاته من المصادر الأجنبية مما حمله إلى صرف مبالغ ضخمة . وقد بلغ مجموع قيمة واردات العراق من السلع الزراعية كما هو مثبت في الجدول رقم (٤) وهذه المبالغ تؤثر بصورة سلبية على مجمل العملية الاقتصادية في العراق .

جدول رقم (٤) واردات العراق من السلع الغذائية الرئيسة

| السنوات | السعر (مليون دولار أمريكي ) |
|---|---|
| ١٩٨٥ | ١،٥٦٥ |
| ١٩٩٠ | ١،٨٥١ |
| ١٩٩١ | ٠،٨٢٣ |
| ١٩٩٢ | ١،١٦٣ |
| ١٩٩٣ | ٠،٩٨٨ |
| ١٩٩٤ | ٠،٧٥١ |
| ١٩٩٥ | ١،٠٨١ |
| ١٩٩٦ | ١،٩٤٠ |
| ١٩٩٧ | ١،٤٨٨ |
| ١٩٩٨ | ١،٧١٩ |

المصدر : صندوق النقد العربي وآخرون ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،أبو ظبي ، أعداد مختلفة .

## المبحث الثاني
## هيكلية القطاع الزراعي

قبل الدخول في تفاصيل هيكلية القطاع الزراعي في العراق نود الإشارة ولو بشكل مختصر إلى معنى الهيكل الاقتصادي ، إذ تختلف الآراء في الفكر الاقتصادي المعاصر في تحديد مفهوم الهيكل الاقتصادي Economic Structure فمنها من يرى أن الهيكل الاقتصادي هو مجموعة الروابط والعلاقات القائمة بين مكونات الحياة الاقتصادية التي تميز كياناً اقتصاديا في زمان ومكان محددين . [٨] أما البعض الآخر فيعرف الهيكل الاقتصادي على انه مجموعة من العلاقات الثابتة نسبيا في نظام اجتماعي معين . [٩] ويذهب آخرون إلى القول انه نسق من العلاقات له قوانينه الخاصة ويتصف بالوحده الداخلية والانتظام ، على إن أي تغيير في العلاقات يؤدي إلى تغير النسق ذاته . [١٠]

في حين تهتم هيكلية القطاع الزراعي بتنظيم العلاقات بين الموارد الطبيعية وقوة العمل المتاحة لاستخدام هذه الموارد بشكل كامل وبصورة عقلانية في اطار اقتصادي –اجتماعي يوفر عدالة في حيازتها وفي توزيع عوائد استثمارها ، الا إن هيكلة هذا القطاع كما عبرت عنها قوانين الاصلاح الزراعي في العراق عنيت اساسا بالشق الثاني منها أي مسألة توزيع الحيازات وعائدات الاراضي الزراعية دون غيرها من موارد الانتاج لذا فان المعالجات التقليدية

لهيكلة هذا القطاع كثيرا ما اغفلت جانبين على درجة كبيرة من الاهمية همـــا : (١١)

الاول : تنظيم هذه العلاقة بالنسبة لموارد الانتاج الزراعي كحقوق الرعـــي فـــي مناطق الرعي الطبيعية ، على الرغم من إن هذا النشاط يعمل فيه عدد غير قليل من سكان الريف ويساهم بنسبة لايمكن اغفالها في قيمة الناتج الزراعي .

ثانيا : يعتبر هذا الجانب هو الاكثر اهمية في ظل غياب المنظور الاعمق لهـــذه العلاقة من حيث تحقيق التناسق والمحافظة على استمرار هذا التناسق بين قـــوة العمل المتوفرة لهذه الحيازات التي اجازتها القوانين وبين متطلبـــات اســـتغلالها الامثل ، ومن المرجح إن الخلل في هذه العلاقة يمثل واحدة من المشاكل المعقدة التي يصعب تتبعها والسيطرة عليها ، سواء كان هذا الخلل يتمثل بقصور العمالة كما ونوعا ام بفوائضها ، ومن اللافت للانتباه إن القضايا التي تنطـــوي عليهـــا مسألة هيكلية القطاع الزراعي لم تعد تشغل اهتمام المسؤولين في دول المركـــز الراسمالي المتقدم في الوقت الذي نرى فيه إن المسائل المرتبطة بهذا الموضـــوع من نصيب دول الاطراف ذات الانظمة المتخلفة ، كما هو الحال في العراق ، اذ لاتوجد في دول المركز المتقدم حدود عليا او دنيا للحيازات الزراعية ، كمـــا إن قوانين اقتصاد السوق القائمة على مبدا المنافسة والمستندة إلـــى اليـــة العـــرض والطلب من ناحية ، والمستوى المتقدم للمنتج الزراعي وامكاناته مـــن الناحيـــة الخرى ، تؤدي إلى تكييف ذاتي لهيكلية القطاع الزراعي باتجاه

الوصول إلى كفاءة عالية في الانتاج تضمن تحقيق التوافق بين حجم الحيـــازات ومتطلبات استغلالها الأمثل . (١٢)

اماهيكلية القطاع الزراعي في العراق ، فهي على الرغم مـــن إجـــراء تغييرات بنيوية في الاقتصاد العراقي منذ تاسيس الدولة في اوائـــل عشـــرينيات القرن الماضي ، الا انه يمكن عد خطط مجلس الاعمار في سنة ١٩٥٠ من اهم المؤشرات التي ادت إلى تنظيم ادارة التخطيط لبناء الاقتصاد العراقـــي ، حيـــث تبنت في برامجها الاستراتيجية الادوات الاصلاحية في المشروع الاقتصادي التي تجلت بقانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ ، اذ واجهت إدارة الدولـــة تباينا واسعا في الأصول المولدة للدخل في القطاع الزراعي تمثلت بارتفاع قيمـــة معامل جيني Gini Coefficient (١٣) إلى اكثر من ٨١% في السنوات الأخيرة للنظام الملكي ، ويؤكد هذه الحقيقة إن أعلى ١٠% مـــن الحـــائزين للأراضـــي الزراعية يستحوذون على مانسبته ٨٥،٥% من الاراضي الزراعية في الوقـــت الذي لم تتجاوز حيازات ادنى ٤٠% من الحائزين ما نسبته ٦،٤% من الاراضي الزراعية وقد ادى تطبيق هذا القانون إلى اعادة توزيع ملكية الاراضي الزراعية اذ انخفض معامل جيني الى حدود ٦٩% سنة ١٩٦٨ صاحبه انخفاض حيـــازات اعلى ١٠% من الحائزين إلى ٦٣،٧% من اجمالي الاراضي الزراعية ، بعد ذلك تم اعداد خطة اقتصادية تفصيلية لمدة خمس سنوات بدءا من عـــام ١٩٦١ وتـــم

تحديد الاهداف العامة لها في مجال تنمية الاقتصاد العراقي . وبعد تغيير شكل نظام الحكم سنة ١٩٦٨ تم التوصل إلى صياغة اربع خطط لتنمية Development الاقتصاد الوطني هي ( ١٩٦٥- ١٩٦٩) ، (١٩٧٠- ١٩٧٤ ) ، (١٩٧٥ - ١٩٧٩ ) ، (١٩٨٠ - ١٩٨٥ ) وأعطت هذه الخطط الدور القيادي للقطاع الحكومي في المجال الاقتصادي من خلال تحفيز التنظيمات الاجتماعية او ملكية وسائل الإنتاج الرئيسة ومصادر النقد الاجنبي . (١٤)

بعد ذلك تحولت الدولة إلى دور السلطوية البيروقراطية عن طريق سيطرة الجيش بطريقة مباشرة او غير مباشرة على اجهزة الدولة وتاميم الصراع الطبقي في صورة الحزب الواحد او في صورة نظم برلمانية مشوهة يسيطر عليها الحزب الاوحد (حزب الأمة ) وكذلك اعتماد اسلوب القمع كاداة رئيسة ( إن لم تكن الوحيدة ) لتدعيم واستمرار الحكم اضافة الى سيطرة الدولة بجناحيها العسكري والمدني على الموارد الاقتصادية سواء في مجال الانتاج والتوزيع او في مجال عوائدها من خلال امتداد اجهزة الدولة بصورة اخطبوطية إلى مختلف الانشطة الاقتصادية بما فيها تحديد سعر صرف الدينار العراقي ومعدل سعر الفائدة ومستوى الاجور والرواتب وتحديد اتجاهات المستوى العام لاسعار الجملة وبخاصة السلع الضرورية ، وبذلك أصبحت البرامج الاقتصادية ذات طبيعة مركزية ، وبالتحديد فيما يتعلق بأدوات السياستين المالية والنقدية ، وهذا الاتجاه الشمولي لإدارة الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى قصور – إن لم يكن إنهاء – مقومات الكفاءة الاقتصادية التنافسية للإنتاج السلعي في مجال علاقاته التجارية الخارجية والداخلية على حد سواء ، وكان من نتائج هذه السياسة حرمان الشعب العراقي من مردودات موارده الاقتصادية – كان من الممكن إن يوفرها القطاع الخاص – بالوقت الذي استفادة من ثرواته شعوب وحكومات عربية وأجنبية . (١٥)

ومن العوامل التي أدت خلال الأربعين سنة الأخيرة من القرن الماضي وبدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى ابتعاد سياسة التنمية عن تحقيق المستويات المستهدفة هو اقتراب الاقتصاد العراقي من النمط ألريعي إلى حد قريب جدا ، وبعبارة ثانية تبين إن النفط ليس احد مكونات الدخل القومي فقط بل اعطى مساحة واسعة للسلطة تمكنت من خلالها العمل على تطوير امكانية استقلال الدولة وتقليل اعتمادها على المجتمع عن طريق المبالغة في تظخيم اجهزة الحماية لها ، وذلك بالاتجاه نحو عسكرة المجتمع العراقي والتوسع في حجم القوات المسلحة عددا وعدة ، وهذا الاتجاه بدا منذ تسلم حزب البعث السلطة سنة ١٩٦٨ ، ففي سنة ١٩٧٠بلغت القوات المسلحة نسبة ٣% من القوى العاملة وارتفعت هذه النسبة إلى مستوى ١٣% سنة ١٩٨٠ واستمرت هذه النسبة بالارتفاع حتى بلغت مستوى اكثر من ٢١% نهاية عام ١٩٨٨ ومن اجل تعزيز دور هذه القوات في الشان الداخلي والخارجي – افشال الثورات الشعبية وشن الحروب العشوائية الخارجية – قام النظام بصرف مبالغ خيالية لبناء ترسانته العسكرية .(١٦) وقد بلغت قيمة استيراداته من الاسلحة بحدود ٧،٦ مليار دولار

خلال المده (١٩٧١- ١٩٨٠ ) ارتفع هذا المبلغ إلى اكثر من ١٠٢ مليار دولار اثناء حربه مع ايران اضافة إلى استثمار موارد ضخمة في تطـوير الصـناعة العسكرية ، ففي سنة ١٩٧٠بلغت قيمتها اقل من مليون دولار أي بنسـبة ١٩% من الناتج المحلي الاجمالي ، وبحلول سنة ١٩٨٥ بلغت قيمة الانفاق العسـكري اكثر من ٢٠ مليار دولار ثم بات هذا الإنفاق يشكل مابين النصف والثلثين مـن الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (١٩٨٠- ١٩٨٨ ) وهي مدة حربه مع ايران .[١٧] وعند حساب الانفاق العسكري كجزء من ايرادات النفط نجد إن هذا الإنفاق بلغ ١٢٠ مليار دولار خلال المدة (١٩٨٠- ١٩٨٥) أي ما يعادل ٢٥٦% مـن إيرادات النفط التي لم تتجاوز قيمتها ٤٧ مليار دولار . [١٨]

هذه المبالغ كان من الممكن استثمارها في عملية تنمية وطنية شاملة من خلال بناء قطاع زراعي قادر على خلق علاقات اقتصادية خلفية واماميـة مـن خلال تشابكه مع القطاعات الاخرى لتوفير المواد الغذائية الرئيسة وحماية الامن الغذائي ومن ثم الامن القومي العراقي ، بل على العكس من ذلك تم اللجوء إلـى تفتيت ملكية الاراضي الزراعية وتوزيعها على صغار الفلاحين من خلال تطبيق قانون الاصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ الذي تمخض عنه انخفاض قيمة معامل جيني إلى اقل من ٤٨% في نهاية السبعينات ، حيث نجد إن الحيازات اقل من ربع هكتار ٨١% منها في قطعة واحدة و١٧% فـي قطعتـين ، وبالنسـبة للحيازات التي تتراوح بين الربع والهكتار الصحيح نجد ٦٦% منها فـي قطعـة واحدة و٢٩% في قطعتين والحيازات مابين ( ٢،٥ – ٥ ) هكتار منها ٥٥% في قطعة واحدة و٣٢% في قطعتين ، والتي تتراوح مساحتها مابين (٥- ١٠) هكتار منها ٦٤% في قطعة واحدة و٢٥% في قطعتين ، والتي تتراوح مساحتها مـابين (٤-٥ ) هكتار منها ٣% مابين ٦-٩ قطع و١% منها في ١٠ قطع فأكثر . [١٩] الأمر الذي ترتب عليه عدة ظاهرات من المؤكد أنها تفوق الاسـتغلال الامثـل للموارد المتاحة ، مما ساعد على مزيد من فاقد الارض بفعل الحدود وزيادة الفاقد من المياه التي تستخدم في الري ، وكذلك إلى وضع تحديات امام الارتقاء بـالفن الإنتاجي المستخدم ، حيث ترتفع كلفة التكنولوجيا أي كان مستواها اضافة إلـى عدم التمكن من الاستفادة من مميزات اقتصاديات الحجم ، ممـا يترتـب عليـه صعوبة إيجاد مجرد تنظيم علمي للانتاج نتيجة لسيطرة الميول الفردية ، ومحاولة ربط الانتاج وفقا لآلية العرض والطلب .والنتيجة كانت نقص فـي محصـولات وتحول عن أخرى قد يحتاجها المجتمع والمبالغة في تسعير البعض الاخر ، مما يتيح مناخا مؤاتيا لأنماط استغلال متباينة ، تصب ولا شك في نهاية المطاف في قاع المجتمع ، مما ادى إلى إخفاق برامج الإصلاح الاقتصادي الزراعـي فـي تحقيق كفاءة اقتصادية في مجال الانتاج الزراعي .

وقد تعرض الاقتصاد العراقي في عقد الثمانينيات إلى اكثر من صدمة ، تاتي في مقدمتها التدهور في اسعار النفط الخام ومن ثم انخفاض عوائـده مـن العملة الصعبة ، حيث انخفض السعر الحقيقي للبرميل الواحد من النفط الخام من ٥٠ دولار سنة ١٩٨٠ إلى ١٨ دولار في سنة ١٩٨٦ بأسعار سنة ١٩٩٥، [٢٠]

في حين إن حرب الخليج الاولى التي استمرت للمدة ١٩٨٠ – ١٩٨٨ أوجدت انفاقا متزايدا على المتطلبات العسكرية من جانب الطلب على النقد ، إضافة إلى الخراب الذي شهده الاقتصاد العراقي ، مما أضعف القدرة على إحداث تنمية في الجانب الاقتصادي ، مما دفع السلطة العراقية في نهاية عقد الثمانينيات إلى بيع جزء من القطاع العام المرتبط بالنشاط الإنتاجي الزراعي لأجل تمويل جزء من العجز الحاصل في الميزانية العامة .

أما عقد التسعينيات فكانت الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي شهدها ماهي إلا مبررات لما حصل في نيسان ٢٠٠٣ ، فقد حدث في بداية هذا العقد حرب الخليج الثانية – احتلال الكويت من قبل النظام العراقي – التي أفضت إلى تدمير الآلة العسكرية العملاقة التي تم بناؤها بموارد مالية كبيرة جدا تزيد عن الإيرادات السنوية للنفط الخام ، وخروج القوات العسكرية العراقية من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، أعقبها الحصار الذي أدى إلى تشوهات في حركة وهيكل قوة العمل وعجز الموازنة العامة عن الوفاء بمتطلبات الإنفاق العام وارتفاع الحاجة إلى النقد الأجنبي ، وقد ترتب على هذه البيئة الاقتصادية انخفاض متوسط الدخل في العراق من ٤٠٨٣ في سنة ١٩٨٠ إلى اقل من ٦٢٧ دولار سنة ١٩٩٠ . كما يمكن تقدير فداحة العبء الاقتصادي على المواطن أيضا من معرفة قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوق الموازية فقد انخفضت قيمته بستة ألاف ضعف ، [٢١] هذا فضلا عن الانحرافات المتزايدة في توزيع الموارد المتاحة مقارنة بتكلفة الفرصة البديلة ، ثم شهد النصف الثاني من العقد المذكور أوضاعا أفضل نسبيا في مجال الأمن الغذائي من جراء تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء بإشراف الأمم المتحدة والواقع إن تطبيق هذا البرنامج قد ساعد أيضا في تعزيز السيطرة السياسية للسلطة على التحكم في شؤون المواطنين وإضعاف الاستقلالية الاقتصادية المحدودة التي كانوا يتمتعون بها بعيدا عن نفوذ الدولة إضافة إلى إن تأثير هذا البرنامج على الموارد في القطاع الزراعي كانت هي الاسوء لتوزيع هذه الموارد امام الخيارات الانتاجية المختلفة في المفهوم الاقتصادي ، وتراجع حجم الانتاج المحلي من السلع الغذائية الرئيسة لذلك اضطرت السياسة المالية إلى العمل إلى ايجاد وسائل تحفيزية للانتاج الزراعي من خلال زيادة الدعم السعري لمستلزمات الانتاج ،[٢٢] واعتماد سياسة التحكم السعري ( الاسعار المعطات مقدما ) للمنتجات الزراعية الرئيسة في دائرة السوق المحلي ، الامر الذي ترتب عليه ضغوط اضافية باتجاه الميزانية العامة ، فقد تصاعد الدعم السعر من ٠،٥٧١ مليار دولار سنة ١٩٩٠ الى ٩١ مليار دولار سنة ١٩٩٤ واستمر هذا الدعم بالزيادة حتى بلغ ٣٤٩ مليار دولار سنة ١٩٩٥ والمبلغ الاخير يمثل ٤٧،٧% من الموازنة العامة و٥٥،٤% من الموازنة الجارية ، [٢٣] وبذلك اتسعت الفجوة بين ايرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة ، ومن اجل معالجة هذا العجز لجأ البنك المركزي العراقي إلى التوسع في الإصدار النقدي ، وكانت النتيجة ارتفاع المستوى العام للأسعار ، فقد بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك ١٦١،٢ سنة ١٩٩٠ واستمرت هذه الزيادة إلى إن

بلغت ٩٩٧٩٢،١ سنة ١٩٩٥ (بأسعار سنة ١٩٨٨ ) ، [٢٤] وأدى هذا المناخ الاقتصادي إلى تغذية ماكنة التضخم بدفعات كبيرة وانخفاض في تكوين راس المال الثابت العام من ٢٧٤٣ مليون دولار سنة ١٩٨٩ إلى اقل من ١٢٦ مليون دولار سنة ٢٠٠٠ مما اضعف القدرة الإنتاجية للنشاطات الاقتصادية وانخفاض قيمة الإنتاج المحلي في سنة ٢٠٠١ إلى ثلث مستواها سنة ١٩٨٩ (مقدرة بسعر الصرف السوق المحلية ) ، [٢٥] وقد ترتب على هذه المتغيرات ارتفاع الأهمية النسبية للفقر التي تجاوزت نسبتها ٦٤% من مجموع السكان [٢٦] .

وهكذا جاءت الحرب على العراق كما كان متوقعا والتي أدت إلى تدمير البلاد والمشاريع الرسمية وغير الرسمية كافة التي أقيمت فيه على مدى الفترة السابقة يستثنى من ذلك بناية وزارة النفط ، اما الذى لم يشمله التدمير من رأس المال الثابت والمتغير من قبل قوات التحالف بعد غزو العراق فقد مهدت القوات الغازية إلى من يشبههم في الخلق لسرقته أو حرقه إضعافا للشعب العراقي لتمكين القوى المحتلة من سهولة السيطرة عليه وعلى ثرواته المادية المتبقية ، وبذلك أصبح العراق محتلا بنهاية الثلث الأول من نيسان ٢٠٠٣ وأصدرت الأمم المتحدة قرارا تحت رقم ١٤٨٣ لإضفاء الشرعية الدولية على الذي حصل في العراق .

## المبحث الثالث

## الدور المؤسسي للدولة

مارست الدولة قديما وحديثا دورا مهما في توجيه النشاط الخاص في الأنظمة الاقتصادية المختلفة الليبرالية كانت ام الاشتراكية وتباين هذا الدور في التوجيه تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد ودرجة تطوره والظروف الدولية المحيطة به ، ومع إن النظام الاقتصادي في العراق لم تتحدد معالمه بشكل نهائي بعد . الا إن دلائل الواقع تشير بشكل شبه مؤكد الى إن نشاطاته الاقتصادية ومنها الزراعية سوف تكون محكومة في ظل قيود ومحددات الاحتلال الاجنبي باليات السوق المفتوحة والاتجاه نحو الحرية الاقتصادية وبذلك سوف يكون الطريق واسعا امام نمو العلاقات الاقتصادية الرأسمالية وذلك بإعطاء دور اكبر للقطاع الخاص عن طريق إلغاء الاحتكارات الحكومية وتحويل ملكية المشاريع العامة إلى ملكية خاصة .

ومن المؤكد إن هذا النظام سوف ينعكس سلبا في المدى المنظور على طبقات واسعة جدا من الشعب العراقي وحرمانهم من متطلبات الرفاهية الاقتصادية وبعبارة أخرى إن إيكال أمر الفعالية الاقتصادية ومنها القطاع الزراعي إلى النشاط الخاص المعتمد على الية السوق ومعايير الإنتاجية سيؤدي إلى تمركز رأس المال وهذا من شانه إن يقود إلى تصفية علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية او الأبوية السائدة في القسم الأكبر من الريف العراقي باتجاه المزارع الكبرى لغرض الاستفادة من وفورات الحجم الداخلية والخارجية وربما يقود ذلك إلى سيادة أنماط استهلاكية لتتفق والرفاه الاقتصادي لأغلب إفراد المجتمع العراقي

سواء من خلال التركيبة السلعية التي يتحكم في بنائها الطلب الفعال او من خلال توزيع الفائض الزراعي بين العمل ورأس المال .

وهكذا قد تؤثر عوامل العرض والطلب سلبا في الإنتاج الزراعي المرتبط بالاحتياجات الأساسية للفئات ذات الدخل المنخفض ويمكن تخفيف هذا الواقع عن طريق اعطاء دور توجيهي ورقابي للدولة في الشأن الاقتصادي .اما في المدى المتوسط والبعيد ومن خلال الانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي ، خاصة من القطاعات الانتاجية الزراعة والصناعة والسماح للقطاعات بإدارة أعمالها بأساليب إدارة الإعمال الخاص الذي يرتكز على عائد الاستثمار وفق آليات المنافسة والسوق ، سيشجع الافراد والهيئات على امتلاك وحدات الإنتاج مما يعمل على توسيع قاعدة ملكية المواطنين لاصول الإنتاج في المجتمع العراقي ويؤدي إلى إقامة اقتصاد أساسه الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، فتتحقق بذلك مسؤولية المالك المباشرة في الرقابة والمتابعة لممتلكاته مما يؤدي إلى تعظيم الفائدة وخلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة المقنعة والمكشوفة عن طريق جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والتكنولوجيا الحديثة ، وهذا سينعكس إيجابا في الإنتاج كما ونوعا مما يؤدي إلى خفض جماح التضخم ورفع مستوى معيشة المواطن وصولا إلى مستوى مناسب من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية له .

ومن اجل ولوج عملية التنمية الزراعية ولوجا ناجحا وانجاز مهماتها في المرحلة الراهنة وفي مراحل تطورها اللاحقة يضع هذا الواقع على عاتق الشعب العراقي ثلاث مهمات مركزية متشابكة ومتبادلة التاثير والتفاعل ، ترتبط بها الكثير من المهمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهذه المهمات هي :

اولا : استكمال وتعزيز الاستقلال السياسي .

ثانيا : السير الحازم في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

ثالثا : انتزاع وتعزيز الاستقلال الاقتصادي والإفادة الواعية الفعالة من التقسيم الدولي للعمل ومن العلاقات الاقتصادية الدولية .

إن تسلسل هذه المهام لايعني بالضرورة التفاضل بينها بل هي متداخلة فيما بينها ويجري العمل على انجازها في وقت واحد ، إذ إن أي توجه حقيقي نحو التنمية الوطنية يتطلب تمتع الشعب العراقي باستقلاله السياسي ووجود حكومة وطنية تتجاوب مع مصالح الشعب الأساسية وتستجيب لطموحاته وحاجاته المستقبلية ، وبصدد المهمة الثانية تؤكد النظرية الاقتصادية وتجارب الشعوب المختلفة ، إن اتجاهات التنمية الاقتصادية في أي بلد تنبثق من طبيعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومن طبيعة التركيب الطبقي والسياسي للسلطة ومن توازن القوى الطبقية والسياسية في المجتمع ، وليس من شك في إن السياسات الاقتصادية والاجتماعية القطاعية ماهي إلا الأجزاء المكونة لذلك الكل الموحد .

ولايمكن انتهاج سياسة اقتصادية تقدمية في مجال الزراعة في الوقت الذي تكون فيه سياسة التصنيع رجعية ، كما لايمكن تصور نجاح إجراءات

تنموية في قطاع معين في الوقت الذي تتخذ فيه إجراءات رجعية في قطاعات أخرى إذ إن تأثير هذا التناقض في السياسات القطاعية تنعكس بقوة في الأمد المتوسط والبعيد بشكل خاص وتخلق تخلخلا شديدا يؤثر على مجمل المسيرة التنموية للبلد ، فالمحدد للسياسة الاقتصادية للدولة يعتمد على طبيعة النظام الاقتصادي القائم ومضمون فعلها والنتائج المتحققة عبرها ، وكلما كان التناغم بين أجزاء السياسة الاقتصادية قويا أمكن تسريع عملية التنمية .

## توصية واستنتاجات

من العرض السابق يمكن صياغة النقاط الآتية :

١- في محاولة لتحديد ماهية التنمية ، لابد إن يحمل هذا المفهوم في ثناياه عملية التنمية التي تتركز في إحداث تغيير جوهري في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية وأيضا يحمل توجهات التنمية ، أي التنمية لمن؟ وبمن ؟ وكيف؟ .

٢- إن العراق لم يصل في السنوات السابقة إلى أي مرتبة في سلم الامن الغذائي ، ويعتمد في سد احتياجاته على الاستيراد من الخارج ، على الرغم من توفر كل مقومات التنمية الزراعية فيه .

٣- على مدى السنين السابقة لم تحصل تنمية ريفية في العراق وذلك لعدم وجود تنظيمات قائمة على أساس علمي وسياسي لتحقيق الأهداف التنموية الآنية والمستقبلية . فالتعاونيات التي أنشأت في الريف العراقي وصل حالها إلى إن أضحت تعاونيات خدمية وليست إنتاجية ، وأداة لتنفيذ السياسة الحكومية ، وليس التعبير عن إرادة الجماهير .

٤- اعتبار التنظيمات التنموية أداة في يد الجماهير تعبر عن مصالحها وليست أداة تحكمية في يد الحكومة .

٥- السعي نحو تغيير العلاقات الانتاجية المتخلفة وازالة التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج لضمان النمو الفعال لقوى الانتاج من خلال السماح لقوى المنافسة بالعمل وتشجيع قاعدة الاستثمارات الخاصة الفردية والجماعية.

٦- ضرورة تعميق الوعي السياسي والاجتماعي للفلاحين والعمال الزراعيين بما يتناغم مع واقع العلاقات الانتاجية الجديدة والتطور في القوى المنتجة وبخاصة العنصر البشري من حيث المعارف والمهارات وإطلاق طاقات المزارعين وتوسيع مشاركتهم الواعية في العملية التنموية في الريف العراقي .

٧- إن أي تخلخل او تخلف في القطاع الزراعي عن تطور القطاعات الاقتصادية الاخرى يقود إلى مشكلات كبيرة ذات طبيعة اجتماعية وسياسية ، من هنا ينشأ صواب المفهوم الداعي إلى تحقيق التوازن والتناسب الملائم في مستويات تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة والتنسيق المستمر في حركة التطور لها .

## الهوامش

١- د.حميد الجميلي ، دراسات في اقتصاديات الغات : في ضوء نتائج جولة اورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٨، ص١٢٤.

٢- ميشيل شوسو دوفسكي ، عولمة الفقر : تاثير اصلاحات صندوق النقد والبنك الدوليين ، ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠١، ص,٥٤

٣- سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة والمتطلبات الاستراتيجية والنتائج : دراسة مقارنة قي اقطار مختلفة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩، ص١٠٩.

٤- غ.س.شاهبازيان ، الموارد المائية في العراق لتنمية الاقتصاد الوطني ، ترجمة محمد كامل عارف ، مجلة النفط والتنمية ، العدد ١ ، السنة السادسة ، ١٩٨٠، ص٣٩.

٥- المصدر نفسه ، ص٣٨ .

٦- صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ابو ضبي ، اعداد مختلفة .

٧ – د. مجذاب بدر العناد ، واقع القطاع الزراعي وامكانيات التكامل الزراعي بين اقطار مجلس التعاون العربي ، مجلة النفط والتنمية العدد ٢ ، السنة الخامسة عشرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٢ – ١٤ .

٨- فتح الله ولعو ، الاقتصاد السياسي : مدخل للدراسات الاقتصادية ، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٧٧ .

٩- H . B chenery , structural changes and Development policy , Aworld Bank Research Publication Oxford University Press , 1975 , p 108 .

١٠- اديث كيرزويل ، عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو ، ترجمة جابر عصفور ، دار افاق عربية ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٢٨٧ .

١١- د. سعد ابراهيم سعد الدين واخرون ، التنمية العربية : مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ص١٠٩ -١١٠ .

١٢- د . عبد الباسط عبد المعطي ، معوقات بنائية للتنمية الريفية في بعض المجتمعات العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٦ ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٢٤-٢٦ .

١٣- معامل جيني يقيس التباين في بعض الظواهر الاقتصادية ، انظر : د. سالم توفيق النجفي ، تأثير برامج الاصلاح الزراعي العراقي في التفاوت الحيازي والكفاءة الاقتصادية ، مجلة دراسات الجامعة الاردنية ، السنة ٢١ ، العدد ٢ ، ١٩٩٤ ، ص٦٨ .

١٤- د. سالم توفيق النجفي وابو صبري الوتار ، التوافق بين التفاوت الحيازي والانفاق الاسري والفردي في الريف العراقي للفترة (١٩٧٠- ١٩٧٩ ) ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٣٧ ، جامعة الموصل ، ١٩٩٢ ، ص٨٥ .

١٥- بعد عام ١٩٩٠ اتجهت السلطة الحاكمة في العراق إلى التبرع ومنح كميات كبيرة من النفط العراقي بالمجان او بأسعار رمزية ، وتقدر كميات النفط العراقي الممنوحة للاردن مجانا بما قيمته ٧٥٠-٨٠٠ مليون دولار امريكي سنويا ، اضافة إلى بيعه كميات كبيرة من النفط بأسعار رمزية ، في حين تقدر المساعدات الامريكية السنوية ٣٥٠ مليون دولار ، واستفادة سوريا ايضا من حملة التبرع بالثروة النفطية العراقية قدرت كمياتها ١٣٠ الف برميل يوميا وهذه الكميات قدرت قيمتها بمبلغ ٢٠٢ مليون دولار بافتراض إن سعر البرميل الواحد من النفط ٥٠ دولار ، وهناك دول اخرى استفادت من مثل هذه الحوافز والمنح ، انظر : د. صبري زاير السعدي ، المشروع الاقتصادي للتغيير في العراق : البديل في ادارة النفط والتنمية والديمقراطية ، دراسة منشورة على موقع الانترنيت htm : عبد الخالق \ المشروع الاقتصادي للتغير في العراق \ : file// A .

١٦- لاقت موافقة ومباركة الولايات المتحدة الامريكية لها ، لانها ترى في ذلك سوق مربحة لتصريف انتاجها الحربي وبمثابة الية اخرى تسترجع بها ايرادات النفط العراقي ، وبعد تطبيق برنامج النفط مقابل الغذاء سنة ١٩٩٦ كانت اول ناقلة نفط محملة بالنفط العراقي اتجهت إلى امريكا باسعار تقل خمس دولارات عن اسعار الاوبك للمزيد من التفاصيل انظر : د. عباس النصراوي ، مستقبل الاقتصاد العراقي ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٣٠٥ ، ٢٠٠٢ ، ص٥٥ .

١٧- تعتبرهذه النسبة من اعلى النسب في العالم وتاتي بعده كل من اسرائيل والمملكة العربية السعودية اذ انفقت كل منهما ما نسبته ٢٤،٤ – ٢٥،٨ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٨٥ ، انظر : Michael Renner , ational Security : The Economic and Environmental Dimensions , Worldwatch paper ,89 Washington , Dc: Worldwatch Institute , 1989 , P, 16 .

١٨- د. عباس النصراوي ، مصدر سابق ، ص٥٥ .

١٩- عبد الباسط عبد المعطي ، معوقات بنائية للتنمية الريفية في بعض المجتمعات العربية ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ١٦ ، ١٩٨٠ ص٣٧ .

٢٠- صندوق النقد العربي واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ابو ظبي ٢٠٠٠ ، ص٣٠٧ .
٢١- د. صبري زاير السعدي ، الازمة الاقتصادية في العراق والمشروع الوطني للتغيير : مقدمة في تحليل خصائص الاقتصاد السياسي : النفط والتنمية والديمقراطية ، جريدة بغداد الصادرة عن حركة الوفاق الوطني العراقي ، العدد ٤٣٦ ، تشرين الثاني ، ٢٠٠١ .
٢٢- بلغت نسبة الدعم السعري لمستلزمات الانتاج الرئيسة معدلات عالية وصلت إلى ٨٠% للمكائن والمعدات الزراعية ، ٦٠% للاسمدة ، ٤٠% للمبيدات ، انظر : كامل دلالي واخرون ،مستقبل الاوضاع الغذائية في العراق ، دراسة غير منشورة ، وزارة الزراعة ، بغداد ، ٢٠٠٣ .
٢٣- هيئة التخطيط ، دائرة التخطيط الاقتصادي ، دراسة رقم ١٦ /١٩٩٨ ، اعداد : علاء الدين جعفر العامري ، دراسة غير منشورة ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص٢٤ .
٢٤- عدنان حسين يونس ، ترشيد الاستهلاك العائلي من منظور التكافل الاجتماعي في ظل الحصار الاقتصادي على العراق ، مجلة دراسات اقتصادية ، السنة ٣ ، العدد ٣ ، ٢٠٠١ ، ص١٠٧ .
٢٥- آرييل كوهين وجيرالد اوديسكول ، سبيل الازدهار الاقتصادي بعد صدام ، مجلة الثقافة الجديدة ،/ العدد٣٠٩ ، ص٣٨ .
٢٦- محمد كاظم المهاجر ، الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، سلسلة دراسات الفقر رقم ٤ ، ١٩٩٦ .